

مطلقاً كمن استغارد ادة للركوب او ثوباً
 للمسير والبر يسيراً كان له ان يلبس
 ويركب بنفسه وله ان يعبر خالفاً للركوب
 مو او سيراً غيره فاذا لبس غيره او اركبه
 فليس له ان يركب بنفسه بعد ذلك
 في العجى لانه تعين بالفضل فيكون خلافه
 تمديداً ذكره في الكافي وقال سوا كانت
 المستحار شيئاً بيتنا دم الناس في الانتفاع
 به كاللبس في الثوب او الركوب في اداة
 فبعله كالا حارة فعلى هذا ينبغي ان يحل
 هذا الاطلاق الذي ذكره منا على ما
 يختلف باختلاف المستعمل كاللبس في الركوب
 والزراعة على ما اذا كانت اركب عليها
 من انا والسير في ثوب من انا كما حل على
 الاطلاق الذي ذكره في الاجابة على هذا
 وان كانت الامارة مقيدة بالانتفاع
 دون الوقت بان اشترط ان يتتبع هو
 بنفسه او غيره مقيماً لا يجوز له ان يتخلف
 ذلك التقييد شيئاً يختلف باختلاف المستعمل
 كالركوب واخراجه وليس ان يفعل في انة
 وقت سناً لان التقييد بالانتفاع فيما لا يتخلف
 لا يتبدل وان كانت مقيدة بالوقت تقيدت
 حتى لا يجوز له ان يتتبع بها الا في الوقت المبين

ومن حيث الانتفاع لئلا باقية على الاطلاق
 فيجوز له مطلقاً فيما يتخلف بالمستعمل وفيما
 لا يتخلف على الصفة المتقدمة في المطلق
 عن الانتفاع والوقت وان كانت مقيدة
 بهما تقيدت بالوقت كمن كان وكذا
 من حيث الانتفاع فيما يتخلف باختلاف
 المستعمل وفيما لا يتخلف لا يتقيد لعدم
 المناهضة على ما بينا في التقييد بالانتفاع
 لئلا في كل موضع قلنا يتقيد بالسر له ان
 يتخلف الى ما هو خير منه او الى ما كان
 له اعمل على هذه اداة بهذه المنفعة كان
 له ان يحل عليها مثله اردونه في المنزلة
 واحتلوا في ايداع المستعمل قال بعض
 الساجح ليس له ان يودع مطلقاً منه
 الكرمي واستدلوا عليه بمنالته ذكره
 في الجوامع انه المستعمل اذا جرت العارية
 الى صاحبها على يد اجنبى هلكت في يد
 الرسول ضمن المستعمل العارية وليس
 ذلك الا ايداع منه قال ابان قلاب
 هذه القول مع لان الايداع يعرف في ملك
 الغير وهو المدين بغير اذنه فكذا فلا يجوز
 تخلف الامارة لا يعرف في المنفعة
 قصداً وتقليد المدين من ضروراته